A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/46/523
3 October 1991
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH/FRENCH/
RUSSIAN/SPANISH

الجمعية العامة

الدورة السادسة والاربعون
البند ٦٧ من جدول الاعمال

تعزيز الامن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط

تقرير الامين العام

المحتويات

الصفحة

أولا - مقدمة ٢

ثانيا - موجز المناقشة التي دارت حول مسألة تعزيز الامن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط خلال الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة ٣

ثالثا - الردود الواردة من الحكومات ٤

المرفق - مقتطفات محالة إلى الامانة العامة للامم المتحدة مأخوذة من قرار بشأن دور أوروبا بالنسبة للامن في منطقة البحر الابيض المتوسط ، إتخذه البرلمان الاوروبي في ١٧ أيار/مايو ١٩٩١ ... ١٤

أولا - مقدمة

١ - كان مما قامت به الجمعية العامة في قرارها ٧٩/٤٥ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ والمعنون "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط" ، أن دعت جميع الدول الأعضاء ، وكذلك المنظمات الإقليمية والتجمعات دون الإقليمية ذات الصلة ، إلى أن توافي الأمين العام بأفكار واقتراحات محددة بشأن هذه المسألة ، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين .

٢ - وعملا بذلك القرار ، وجه الأمين العام ، في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، مذكرة شفوية إلى جميع الدول ملتمسا منها آراءها بشأن مسألة تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وفقا للفقرات ذات الصلة من القرار .

٣ - وحتي ٣١ آب/أغسطس ١٩٩١ ، وصلت ردود من ست حكومات على مذكرة الأمين العام الشفوية . وحتي نفس التاريخ ، وردت أيضا إلى الأمين العام أربع رسائل تتعلق بالموضوع ، عممت ثلاث منها كوثائق رسمية من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن (A/46/98-S/22297 ، A/46/202 و Corr.1 ، A/46/329-S/22855) . وترد في مرفق هذا التقرير مقتطفات من الرسالة الرابعة .

ثانيا - موجز المناقشة التي دارت حول مسألة تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط خلال الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة

٤ - عمدت الدول التي تناولت مسألة تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، في الغالب الاعم ، إلى تكرار التأكيد على أن أمن البحر الأبيض المتوسط وثيق الصلة بالأمن في أوروبا وبالسلم والأمن الدوليين . وأشادت وفود عدة بالتطورات السياسية الايجابية المستجدة في العلاقات الدولية وبالتأثير الإيجابي الذي يمكن أن تحدثه في منطقة البحر الأبيض المتوسط . وأشارت وفود أخرى إلى أن الأمن في البحر الأبيض المتوسط غير قابل للتجزئة ، وأن كافة الجهود المبذولة في المنطقة يجب أن تستهدف تعزيز السلم والأمن والتعاون .

٥ - وأعرب عدد من الوفود عن القلق إزاء استمرار التوتر في منطقة البحر الابيض المتوسط وبعض المناطق المجاورة . وفي هذا الصدد ، أشارت بعض الدول إلى استمرار الوجود العسكري والانشطة المتصلة به في المنطقة ، وكذلك إلى استمرار مظاهر التفاوت الاقتصادي والاجتماعي فيما بين الدول . كما جددت الوفود نداءها باتخاذ خطوات نحو حل الأزمات والنزاعات القائمة في منطقة البحر الابيض المتوسط ، وتقليل الوجود العسكري والبحري ، واتخاذ تدابير لنزع السلاح وبناء الثقة ، وتكثيف التعاون الإقليمي ودون الإقليمي في شتي الميادين ، والقضاء على مظاهر التفاوت الاقتصادي والاجتماعي في مستويات التنمية . كما أشارت بعض الوفود إلى ضرورة إيلاء قدر أكبر من الاهتمام للمشاكل المتعلقة بحماية البيئة في منطقة البحر الابيض المتوسط .

٦ - وأكد عدد من الممثلين من جديد اقتناعهم بما لبلدان منطقة البحر الابيض المتوسط من دور رئيسي في عملية تعزيز الأمن والتعاون في المنطقة ، وفي تشجيع إقامة حوار دولي وبذل جهود متضافرة في هذا الشأن . وفي هذا الصدد ، أشارت بعض الوفود إلي البيان الخاص بآفاق حوار شامل حول الأمن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط ، المعتمد في المؤتمر الوزاري الثالث لبلدان عدم الانحياز المطلة على البحر الابيض المتوسط ، المعقود في الجزائر العاصمة في حزيران/يونيه ١٩٩٠ . فقد أكد هذا البيان الرغبة الصادقة لهذه البلدان في العمل سويا ، بشكل وثيق ، سعيا لإحلال السلم والاستقرار في المنطقة .

٧ - وأعربت وفود عدة عن ارتياحها لنتائج الاجتماع المعني بمنطقة البحر الابيض المتوسط المعقود في بالما دي مايوركا في شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . وأشار عدد من الدول ، في هذا الصدد ، إلى التأييد الواسع النطاق الذي شهده ذلك الاجتماع للاقتراح الداعي إلى عقد مؤتمر للأمن والتعاون في منطقة البحر المتوسط ، متى تهيأت الظروف الملائمة في المنطقة . وأشارت بعض الدول ، بوجه خاص ، إلى استعداد بلدان منطقة البحر الابيض المتوسط لبدء مشاورات إقليمية بشأن ذلك الاقتراح .

٨ - وتكلم عدد من الوفود حول تنمية العلاقات دون الإقليمية باعتبارها عاملا يمكن أن يحدث تأثيرا إيجابيا على تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط . وفي هذا الصدد ، أشير إلى المؤتمر البرلماني الدولي الثالث والثمانين المعقود في نيقوسيا في نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، والاجتماع الاول لوزراء خارجية دول البلقان ، المعقود في تيرانا في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، واجتماعات اتحاد المغرب العربي المعقودة مؤخرا .

٩ - وأشارت بعض الوفود إلى أن الامم المتحدة في وضع يسمح لها بالإسهام بدرجة كبيرة في المسائل المتصلة بمنطقة البحر الابيض المتوسط . وهو أمر يمكن أن يتحقق ، بشكل خاص ، عن طريق مراقبة الاحداث المستجدة في المنطقة ، وبالاتصال بالوكالات المتخصصة في منظومة الامم المتحدة وباللجان والمنظمات والمؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية ، وبإجراء تحليل للاتفاقات والتدابير الجاري تنفيذها حاليا في أوروبا وفي المناطق المجاورة . وأعرب عن الأمل في أن يعمل هذا على احداث تأثير إيجابي على الامن الاقليمي في منطقة البحر الابيض المتوسط .

ثالثا - الردود الواردة من الحكومات

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

[الاصل : بالروسية]
[٣٠ أيار/مايو ١٩٩١]

١ - إن الاتحاد السوفياتي مقتنع بأن العلاقات الدولية - بنوعيتها الجديدة التي تميّز الانتقال من مرحلة المواجهة إلى مرحلة المشاركة العريضة ، فضلا عن الجهود الدؤوبة الرامية إلى إيجاد صيغ جديدة للامن في مختلف مناطق العالم ، ولا سيما في القارة الاوروربية - ستعمل على توفير المقومات الحقيقية لتطور عملية تعزيز الامن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط .

٢ - والاتحاد السوفياتي يعلق أهمية كبيرة على ضمان الامن والاستقرار في هذه المنطقة الهامة من العالم . وبالنظر إلى الظروف الجغرافية والتاريخية ، فإن نجاح هذا المسعى مرتبط ارتباطا وثيقا بتطور عملية هلسنكي وبالوضع في منطقة المغرب العربي .

٣ - ومن دواعي سرور الاتحاد السوفياتي أن تقييمه للوضع في منطقة البحر الابيض المتوسط جاء مطابقا للنهج المتبع تجاه مشاكل بلدان أخرى في هذه المنطقة . ومن شأن تعزيز الامن في منطقة البحر الابيض المتوسط أن يساعد على إنشاء منطقة شاسعة للسلم والتعاون في أوروبا وآسيا وافريقيا .

٤ - والاتحاد السوفياتي ينظر إلى المبادرة الصادرة عن اسبانيا وإيطاليا والبرتغال وفرنسا بشأن عقد مؤتمر للأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط على أنها مبادرة حسنة التوقيت تماما . ذلك أن تجربة أزمة الخليج قد أبرزت ضرورة إقامة مستوى ، ولو أدنى ، من العلاقات بين دول هذه المنطقة الشاسعة ، المتباينة في الديانات والتقاليد ، والحفاظ على ذلك المستوى .

٥ - إن فكرة مناقشة مشاكل المنطقة في مؤتمر الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط متمشية مع النهج المبدئي الذي يتبعه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية حيال تعزيز الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط وحيال العملية الشاملة المنطوية على اتخاذ خطوات موازية من أجل تسوية النزاعات ، والقضاء على بؤر المواجهة ، وبناء الثقة بين دول منطقة البحر الأبيض المتوسط وسائر الدول ، وتنمية التعاون الإقليمي المثمر في جميع المجالات .

٦ - والاتحاد السوفياتي يرى أن المهمة الأساسية لمؤتمر الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط هي إقامة حوار يستهدف وضع مدونة لمبادئ وقواعد السلوك والتعايش السلمي في المنطقة . ولدى وضع مثل هذه القواعد ، يمكن الرجوع إلى ميثاق الأمم المتحدة ، والاستفادة من تجربة منطقة البحر الأبيض المتوسط ، التي اكتُسبت في إطار العملية الأوروبية ، وذلك مع المراعاة الواجبة لخصائص المنطقة .

٧ - ومما له ما يبرره التقدم الموازي على هذي الخطوط العريضة لمؤتمر الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، ألا وهي الأمن والتعاون والاهتمام بالبُعد الإنساني . وغني عن البيان ، علاوة على ذلك ، أنه لا ينبغي التصلّب في ربط المسائل التي لا خلاف عليها بالمسائل التي يمكن التوصل إلى اتفاق بشأنها في المراحل المختلفة لتطور العملية .

٨ - والاتحاد السوفياتي ، من جانبه ، يرى أن من المهم حاليا إثراء تلك المسائل التي لا خلاف عليها بمضمون محدد والقيام بمبادرات تستهدف اتخاذ تدابير لتحقيق نزع السلاح وبناء الثقة في منطقة البحر الأبيض المتوسط . ومما له أهمية كبيرة ، من وجهة نظر الاتحاد السوفياتي ، توسيع نطاق تلك التدابير ليشمل كافة أشكال الأنشطة العسكرية ، بما فيها بالطبع الأنشطة العسكرية البحرية . والمبادرات التي طرحها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية تستهدف أمورا منها تجميد عدد السفن

الحربية الامريكية والسوفياتية القابعة في مياه البحر الابيض المتوسط وفرض حد أقصى لعددها ؛ وانسحاب السفن التي تحمل أسلحة نووية ، والامتناع عن نشر الاسلحة النووية في أراضي الدول اللانووية في منطقة البحر الابيض المتوسط ، وتعهّد الدول النووية بعدم استخدام تلك الاسلحة ضد أي دولة من دول المنطقة لا تسمح بنشر تلك الاسلحة في أراضيها ؛ والإخطار بتحركات السفن الحربية وبالتدريبات العسكرية ، ودعوة المراقبين إلى حضورها ؛ وتخفيض القوات المسلحة ؛ ووضع مبادئ وأساليب لضمان الامن عن طريق تكثيف الملاحة في هذه المنطقة ؛ ومد نطاق تدابير بناء الثقة ، المتفق عليها ، ليشملها . ومن الممكن حسم جميع هذه المسائل في إطار مشاورات تعقد بين الدول المعنية .

٩ - وكان الاتحاد السوفياتي قد تقدم باقتراح يدعو إلى إقامة آلية دولية لحصر المقترحات الرامية إلى تحسين الوضع في منطقة البحر الابيض المتوسط وتصنيف تلك المقترحات وترتيبها حسب الاولوية . وهذا الاقتراح ما زال قائما . ولعل من المناسب ، تحقيقا لهذه الغاية ، عقد اجتماع يضم خبراء من دول منطقة البحر الابيض المتوسط وسائر الدول المهتمة بالامر .

١٠ - ولعل من مصادر العون الكبير في تحريك عملية مؤتمر الامن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط دعوة محفل التعاون الاقتصادي لدول المنطقة إلى الإنعقاد ، فضلا عن العمل في المرحلة الراهنة على تنمية التعاون على حل المشاكل المتصلة بالبيئة والنقل والثقافة والسياحة وعلى تعزيز العلاقات البرلمانية وغيرها من العلاقات .

١١ - وربما كان للمنظمات الإقليمية ، وفي مقدمتها حركة بلدان عدم الانحياز وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية والاتحادات الاوروبية ، دور هام في تنفيذ المقترحات الداعية إلى تعزيز الامن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط .

١٢ - والاتحاد السوفياتي مؤمن بأن الامم المتحدة بوسعها الإسهام بشكل جوهري في تطوير عملية الامن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط . فالقرارات الصادرة عن الجمعية العامة للامم المتحدة بشأن تعزيز الامن والتعاون في تلك المنطقة تشكل أساسا إيجابيا للتحرك قدما في هذا الاتجاه . وربما كان للوكالات المتخصصة في منظومة الامم المتحدة دور رئيسي في هذا الصدد . فعن طريق مشاركتها النشطة ، يمكن إقامة عناصر البنية الاساسية للتعاون في هذه المنطقة . ومن الاهمية بمكان تنفيذ برامج الامم المتحدة الخاصة بمنطقة البحر الابيض المتوسط ، ولا سيما البرامج الموضوعة في إطار برنامج الامم المتحدة للبيئة .

١٣ - وبوجه عام ، فإن الاتحاد السوفياتي يرى أن تنفيذ فكرة عقد مؤتمر للأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط يمكن أن تهيّئ المناخ السياسي والنفسي المفضي إلى بناء الثقة اللازمة لحل ما يواجه المنطقة من مشاكل معقدة ومتباينة في طابعها .

١٤ - إن الاتحاد السوفياتي كان ولا يزال على استعداد لمواصلة التعاون مع كافة الأطراف المعنية ، بغية بذل جهود جماعية ترمي إلى تحويل منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة للسلم الدائم والثقة والاستقرار والتعاون الدولي على نطاق واسع .

اكوادور

[الأصل : بالاسبانية]
[٢٣ نيسان/ابريل ١٩٩١]

١ - أود أن أؤكد لكم ، في هذا الصدد ، أن حكومة اكوادور ملتزمة ، دون تحفظات ، بمبادئ القانون الدولي المتصلة بعلاقات الود والتعاون بين الدول . ومن هذا المنطلق ، فإن اكوادور مقتنعة بأن المجتمع الدولي هو الذي تقع عليه مسؤولية العمل بما يتمشى مع هذه المبادئ ووفقا للمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة .

٢ - وفي إطار أسلوب التفكير هذا ، ترى اكوادور أنه لا ينبغي فقط حض بلدان المنطقة على مواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز السلم والأمن والتعاون فيما بينها ، وإنما ينبغي أيضا أن يلتزم المجتمع الدولي بأكمله بتهيئة جو مناسب لتنمية عملية الحوار والتشاور التي بدأتها بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط .

٣ - واكوادور ، من جانبها ، ترى الرأي القائل بأن أمن منطقة البحر الأبيض المتوسط وثيق الصلة بالأمن الدولي . لذلك ، فهي لا تؤيد المواقف التي تتجه نحو تدريج المسؤولية عن صيانة الأمن الدولي ، كما أنها لا ترى أن المشكلة العامة للمنطقة يمكن حلها عن طريق آليات قطاعية .

٤ - وهذا معناه أنه ولو أن اكوادور تشيد بنتائج مؤتمر وزراء بلدان عدم الانحياز المطلة على البحر الأبيض المتوسط ، المعقود في الجزائر العاصمة في عام ١٩٩٠ ، وبالقرارات الإيجابية الصادرة عن الاجتماع المعني بمنطقة البحر الأبيض المتوسط ،

المعقود في بالما دي مايوركا في عام ١٩٩٠ في إطار مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، فإن اكوادور ترى أن بذل جهود متضافرة ، تحت إشراف الامم المتحدة ، من شأنه تعزيز الحوار السياسي بين جميع بلدان منطقة البحر الابيض المتوسط بهدف تخفيف حدة التوتر وإيجاد حلول توفيقية للتغلب على الازمات والنزاعات من خلال تعزيز التعاون .

٥ - إن التسوية العادلة والسلمية للمشاكل القائمة في المنطقة ، وهو ما تصبو إليه جميع الدول الاعضاء في المجتمع الدولي ، لن يمكن تحقيقها بدون الإصغاء إلى المواقف المختلفة والتطلعات التي ترنو إليها جميع دول منطقة البحر الابيض المتوسط واحترامها . فتدعيم مصلحة قطاعية ما لا يعني سوى فرض أمن هش للغاية في المنطقة .

أوكرانيا

[الاصل : بالروسية]
[١٨ تموز/يوليه ١٩٩١]

١ - تتميز منطقة البحر الابيض المتوسط بخصائص جغرافية سياسية اقتصادية وخصائص عسكرية سياسية وخصائص قومية دينية ، كما تتميز بأنها ملتقى مصالح واهتمامات أوروبا وشمال افريقيا والشرق الاوسط وعدد من الدول العظمى . ومن الجلي أن أي توتر في هذه المنطقة يثير قلقا بالغا . وبعد أن توقفت أعمال القتال في منطقة الخليج الفارسي وبدأت عملية التسوية بعد أن وضعت الحرب أوزارها ، فإن الفرصة سانحة لتركيز جهود المجتمع الدولي على التماس السبل الكفيلة بتحقيق تسوية عادلة ونهائية في الشرق الاوسط لا تقتصر على تحسين الوضع بصورة جذرية في منطقتي الشرق الاوسط والبحر الابيض المتوسط ، وإنما تتجاوز حدودهما بنتائجها الإيجابية .

٢ - إن أوكرانيا ، باعتبارها دولة من الدول المطلة على البحر الاسود وبالتالي على البحر الابيض المتوسط ، يهمها تماما تحسين الوضع في منطقة البحر الابيض المتوسط ، وتنادي بتحويل تلك المنطقة إلى منطقة للسلم الدائم والامن والتعاون القائم على تبادل المنفعة . ومن الاهمية بمكان توجيه الجهود الدؤوبة لجميع بلدان المنطقة نحو تحقيق هذا الهدف ، والنظر بعين الاعتبار في المبادرات المطروحة في هذا الصدد .

٣ - ومن الاحداث البارزة الاجتماع المعني بمنطقة البحر الابيض المتوسط ، الذي انعقد في بالما دي مايوركا ، باسبانيا ، خلال الفترة من ٢٤ أيلول/سبتمبر إلى ١٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ . وقد علقت أوكرانيا أهمية كبيرة على هذا الاجتماع ، لانه استرعى اهتمام بلدان المنطقة إلى مجموعة من المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية . ونوقشت مواضيع التكافل ، وضمان السلم والامن في أوروبا وفي منطقة البحر الابيض المتوسط ، والخطر المحيق باستقرار القارة من جرّاء تزايد اتساع الهوّة في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف بلدان المنطقة ، والحاجة الماسة إلى حل أكثر المشاكل الاقتصادية حدة ، والمحافظة على التراث الثقافي العظيم لشعوب منطقة البحر الابيض المتوسط . وقد تمخض الاجتماع عن اعتماد وثيقة هامة غنية في مضمونها ، ألا وهي تقرير الاجتماع المعني بمنطقة البحر الابيض المتوسط ، لما له من تأثير على حفز الجهود الرامية إلى تعزيز الامن والتعاون في هذه المنطقة .

٤ - ومما يشير قدرا كبيرا من الاهتمام الاقتراح المقدم من اسبانيا وايطاليا والبرتغال وفرنسا بشأن امكانية عقد مؤتمر للامن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط يكون بمثابة أداة فعالة لضمان المصالح المشتركة في ميادين الامن والتعاون والاهتمام بالبُعد الإنساني ، وذلك عن طريق التوصل إلى تدابير لتحسين الوضع بين بلدان المنطقة . ومن الممكن أن يتحول مؤتمر الامن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط إلى نظام لضمان الاستقرار والانفراج ، من خلال إقامة آليات نوعية لتسوية النزاعات القائمة والمحتملة ، مع مراعاة خصائص المنطقة . وينبغي أن يتحول المؤتمر إلى عملية شاملة تنطوي على اتخاذ خطوات موازية نحو تسوية النزاعات ، والقضاء على بؤر التوتر ، وبناء الثقة فيما بين بلدان المنطقة ، من ناحية ، وبين تلك البلدان وبلدان المناطق الاخرى ، من ناحية أخرى ، وتخفيض الاسلحة والقوات المسلحة ، وتنمية التعاون الإقليمي المثمر في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والعلمية والإنسانية وغيرها من المجالات . وسوف يعمل التحسين العام للجو السياسي والنفسي في منطقة البحر الابيض المتوسط على تيسير تهيئة الظروف اللازمة لاتخاذ تدابير في الميدان العسكري السياسي ، وخصوصا في مجال نزع السلاح ، من أجل تطوير كافة جوانب الحالة في تلك المنطقة تطويرا إيجابيا .

٥ - وأوكرانيا تعلق أهمية كبيرة على التعاون في الاقاليم الفرعية لمنطقة البحر الابيض المتوسط ، ولاسيما في حوض البحر الاسود . وفي هذا الصدد ، فإن مبادرة تركيا الداعية إلى إعلان منطقة البحر الاسود منطقة للتعاون الاقتصادي إنما هي مبادرة هامة

للغاية وفي وقتها ، لأنها ستعطي دفعة للتعاون في نطاق واسع من المجالات بين الدول المطلة على البحر الاسود . ولقد مارست أوكرانيا مهام عضويتها في لجنة الدانوب ممارسة كاملة ، وتعتزم المشاركة بصورة ايجابية في أعمالها .

٦ - وعلى مستوى تعزيز السلم والامن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط ، وكذا في سائر المناطق ، ثمة دور كبير يلعبه التعاون بين الدول في مجالات العلاقات التجارية والاقتصادية ، والنقل ، والبيئة ، والمعلومات ، والثقافة ، والتعليم ، والرياضة ، والسياحة ، وكفالة حقوق الاقليات القومية ، والجوانب الاخرى غير العسكرية للامن . وتولي أوكرانيا قدرا كبيرا من الاهتمام للتنمية الشاملة للعلاقات الثنائية والمتعددة الاطراف في هذه المجالات مع البلدان المجاورة ، ومنها بلدان منطقة البحر الابيض المتوسط . وسيفضي مثل هذا التعاون إلى توطيد دعائم الاستقرار وزيادة التفاهم والثقة ، مما يعمل على إزالة أسباب المواجهة العسكرية ويساعد على تحقيق نزع السلاح في المنطقة وتعزيز علاقات حسن الجوار فيها .

السويد

[الاصل : بالانكليزية]
[٢٣ أيار/مايو ١٩٩١]

١ - تؤيد السويد ، تأييدا تاما ، تعزيز السلم والامن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط ، وتضم صوتها الى توافق الآراء على القرار ٧٩/٤٥ . والسويد تؤمن بأن الدور الرئيسي في هذه الجهود ينبغي أن يقع على عاتق بلدان المنطقة المعنية .

٢ - واذا تيسر استيعاب الخبرة المكتسبة من التعاون في اطار مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا والاستفادة منها في ظروف أخرى مناسبة ، لكان هذا موضع ترحيب من جانب السويد .

قبرص

[الأصل : بالانكليزية]
[١٠ تموز/يوليه ١٩٩١]

١ - إن تغير الوضع السياسي الدولي في أعقاب التحول عن سياسة التكتلات والمفاهيم الأمنية القائمة على التوازن الردعي المتقلقل ، أو على مذاهب التفوق العسكري ، إنما يثبت الأهمية والحاجة الماسة إلى إقامة نظام للأمن الجماعي لصيانة السلم والأمن الدوليين . فالتطورات المستجدة في أوروبا وفي ميدان نزع السلاح ، ولاسيما معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا والمفاوضات المتعلقة بتدابير بناء الثقة ، هي موضع ترحاب من جانب جمهورية قبرص باعتبارها تطورات ايجابية من المأمول أن ينتشر تأثيرها التموجي إلى مناطق أخرى . ومنطقة البحر الأبيض المتوسط ، بحكم قربها ، هي نقطة انطلاق منطقية .

٢ - والصلة بين الأمن في أوروبا وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط قد أُقرت في وثيقة هلسنكي الختامية الصادرة في عام ١٩٧٥ ، ولا تزال حتى اليوم تحتفظ بصحتها ، على النحو المعرب عنه في شتى اجتماعات المتابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . وبتوقيع الدول المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا على ميثاق باريس لأوروبا الجديدة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، تم التأكيد على أن الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط يمثل عاملا هاما من عوامل الاستقرار في أوروبا . ومن الأمثلة الواضحة على ذلك إقرار الأمين العام في كلمته أمام ذلك الاجتماع بأن مشكلة قبرص هي مشكلة أوروبية آن أوان حلها منذ أمد طويل .

٣ - وجمهورية قبرص تعلق أهمية خاصة على عملية تعزيز وتدعيم الأمن في المنطقة ، وتؤيد عقد مؤتمر للأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط وعقد مشاورات مع جميع الدول المعنية تحقيقا لهذه الغاية . وفي هذا الصدد ، فإن بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط أعضاء حركة عدم الانحياز ما زالت تسهم إسهاما كبيرا في تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط . ومن الجدير بالذكر أن اجتماع الجزائر العاصمة ، المعقود في حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، قد أُعرب فيه عن تأييد عقد مؤتمر للأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط . كما أن جمهورية قبرص تؤيد وتشيد بنتائج اجتماع وزراء خارجية بلدان غربي البحر الأبيض المتوسط العشرة ، المعقود في روما في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، واجتماع بالما دي مايوركا المعقود في أيلول/سبتمبر

١٩٩٠ . وجمهورية قبرص تؤمن بأن التيار الاساسي لكل ما سبق ذكره ويشمله هو الاتفاق الآخذ في الظهور على عقد مؤتمر للأمن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط . كذلك ، تشيد حكومة جمهورية قبرص بالقرار الذي اتخذه البرلمان الاوروبي في ١٧ أيار/مايو ١٩٩١ .

٤ - إن جمهورية قبرص ، ادراكا منها للصلة بين الأمن في منطقة البحر الابيض المتوسط وفي أوروبا ، لا يزال يساورها الجزع إزاء استمرار النزاعات ومظاهر التوتر التي تئن منها المنطقة . فنزاع الشرق الاوسط وقضية فلسطين والحالة في لبنان ، فضلا عن استمرار الاحتلال العسكري لجزء من أراضي جمهورية قبرص على يد تركيا عقب غزوها في عام ١٩٧٤ ، إنما تشكل كلها تهديدات خطيرة للسلم والأمن في المنطقة .

٥ - إن حكومة جمهورية قبرص تكرر تأكيد التزامها تجاه العمل على تحويل منطقة البحر الابيض المتوسط إلى منطقة للأمن والسلم والتعاون خالية من النزاع والمواجهة . وتؤكد حكومة جمهورية قبرص على ضرورة ايجاد تسوية عادلة وسلمية للمشاكل القائمة في المنطقة ، وضرورة احترام وضمان سيادة كافة بلدان وشعوب منطقة البحر الابيض المتوسط واستقلالها وسلامتها الإقليمية ، وضرورة الالتزام التام بمبدأ عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، إلى جانب عدم جواز حيازة الاراضي بالقوة ، وفقا لميثاق الامم المتحدة وقراراتها ذات الصلة .

٦ - إن حكومة جمهورية قبرص ، في الوقت الذي تعيد فيه تأكيد ما سبق ذكره ، تكرر تأكيد التزامها حيال تجريد جمهورية قبرص تماما من السلاح لدى انسحاب قوات الاحتلال والمستوطنين الاتراك ، مساهمة بذلك ، مساهمة كبيرة ، في إحلال السلم والأمن في منطقة البحر الابيض المتوسط وفي أوروبا ، وبشكل أعم في إحلال السلم والأمن الدوليين .

٧ - وحكومة جمهورية قبرص تكرر الإعراب عن اقتناعها بأن الامم المتحدة بوسعها - من خلال تنفيذ أحكام ميثاقها وقراراتها والإقرار ، حيثما تستدعي الحالة ، بالحاجة إلى اتخاذ تدابير الأمن الجماعي - القيام بدور هام في حل مشاكل منطقة البحر الابيض المتوسط الملحة . وإذا ما كان لمنطقة البحر الابيض المتوسط أن تتحول إلى منطقة للسلم والأمن والتعاون ، تعين الالتزام التام بقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن وتنفيذها في جميع الحالات .

يوغوسلافيا

[الاصل : بالانكليزية]
[٢٩ أيار/مايو ١٩٩١]

١ - انطلاقا من تأييد يوغوسلافيا المعلن لتعزيز السلم والامن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط ، وكبلد من بلدان المنطقة يعلق اهمية قصوى على هذه القضايا ، تعرب يوغوسلافيا عن اهتمامها البالغ بزيادة تعزيز مبادئ التعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط وتوسيع نطاقه . وفي هذا الصدد ، تعلق يوغوسلافيا أهمية خاصة على نتائج مؤتمر الامن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط المعقود في بالما دي مايوركا ، الذي دعا جميع الدول المشتركة وغيرها من الدول المهتمة الى المساهمة في تنفيذ التوصيات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والمالي والتجاري ، وفي حماية الآثار الثقافية وحماية وصيانة النظم الايكولوجية في منطقة البحر الابيض المتوسط .

٢ - والبعثة الدائمة تود أن تغتنم هذه الفرصة للاعراب مجددا عن تأييد يوغوسلافيا للمبادرة الداعية الى عقد مؤتمر للامن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط ، نظرا لما له من أهمية عالمية تسبغها عليه الصلة الوثيقة بين السلم والامن في هذه المنطقة والسلم والامن في العالم .

مرفق

مبادئ سياسة مشتركة تجاه منطقة البحر الابيض المتوسط

١ - يؤكد ، على سبيل الاولوية ، ضرورة اتباع الاتحاد الاوروبي سياسة إيجابية ومتجانسة تجاه منطقة البحر الابيض المتوسط تقوم على توسيع نطاق التعاون والتشاور ، بدرجة كبيرة ، بين الاتحاد وبلدان منطقة البحر الابيض المتوسط غير الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ؛

٢ - يدعو الى تكثيف الحوار الاوروبي العربي بحيث لا يقتصر على مناقشة التنمية والقضايا ذات الاهتمام ، وإنما يمتد ليشمل المسائل الاساسية المتعلقة بالتعايش والتعاون بين الثقافات ؛

٣ - يعرب عن الامل في أن تراعى توصيات البرلمان المحددة في هذا القرار لدى تنفيذ المقترحات المقدمة من اللجنة الى المجلس بشأن اتباع سياسة مشتركة تجاه منطقة البحر الابيض المتوسط خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٦ (SEC(90)0812) ؛

٤ - يرى ضرورة الحرص ، الى جانب الاهتمام بالتعاون الاقتصادي والمالي والتجاري ، على ايلاء الاعتبار لمسألة اتباع سياسة مشتركة تجاه منطقة البحر الابيض المتوسط ، بالتعاون مع بلدان منطقة البحر الابيض المتوسط غير الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ومع المؤسسات والمنظمات الدولية ، في المجالات التالية بشكل خاص :

(أ) أزمة البيئة في منطقة البحر الابيض المتوسط ،

(ب) الانفجار السكاني ،

(ج) التعاون في مجال الطاقة ،

(د) التعاون في مجالات الثقافة والتعليم والتدريب المهني ؛

٥ - يرى أن يعمد الاتحاد ، الى جانب تقديم الدعم الاقتصادي للتنمية في البلدان المطلة على البحر الابيض المتوسط ، وبالنظر الى حجم الهجرة المتزايد ، الى إيفاد مبعوثين يمثلونه لدى الدول الاعضاء لتنظيم حرية حركة الافراد ، بما في ذلك مشكلة الهجرة ، على مستوى الاتحاد ؛

٦ - ينادي بتجديد وتوسيع نطاق بروتوكولات الاتحاد المالية ليشمل بلدان جنوب وشرق البحر الابيض المتوسط ، ويشيد ، في هذا الصدد ، بالاقتراح الداعي الى إنشاء مصرف أوروبي عربي للتنمية ، على غرار المصرف الاوروبي للإنشاء والتعمير ، باعتبار ذلك خطوة كبيرة الى الامام ؛

٧ - يدعو الى اتباع نهج نزيه وفعال تجاه مشاكل العلاقات الانسانية الناجمة عن هجرة أعداد غفيرة من بلدان المغرب العربي الى بلدان الاتحاد ، بحيث يقوم ذلك النهج على حوار صادق ومتصل يوضع فيه كل طرف على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى ؛

المبادئ الاساسية للسياسة الامنية

٨ - يرى ضرورة النظر الى السياسة الامنية في منطقة البحر الابيض المتوسط على أنها عنصر من العناصر المكونة لسياسة سلمية أوروبية شاملة عليها أن تكون قادرة على معالجة قضايا معينة ، مثل المشاكل البيئية والديموغرافية والثقافية والدينية ، الى جانب المشاكل الناجمة عن حركة اللاجئين ؛

٩ - يرى أيضا ضرورة النظر الى التمسك بالحقوق الاساسية وحقوق الانسان ، الى جانب تدعيم المبادئ الديمقراطية وتضييق الهوة بين الاغنياء والفقراء داخل المجتمعات وبين الدول ، على أنها عناصر رئيسية للسياسة السلمية والامنية ؛

١٠ - يسلم - رغم ضرورة النظر الى منطقة البحر الابيض المتوسط من منظور سياسي شامل واعتبار مشاكلها ، لا سيما المشاكل المتصلة بمسائل الامن ، غير قابلة للتجزئة - بأن من الممكن مع ذلك تطويع تدابير محددة وفقا لمختلف الظروف أو مناطق النزاع ، أي غربي البحر الابيض المتوسط (النزاع في الصحراء الغربية) ، وشرقي البحر الابيض المتوسط (النزاع على قبرص) ، والشرق الادنى (النزاع العربي الاسرائيلي وقضية فلسطين والنزاع في لبنان) ، والشرق الاوسط (حرب الخليج والمشكلة الكردية) ، وأنه ينبغي بالتالي وضع تدابير لمنع نشوب النزاعات وتسويتها ، تناسب الظروف المحددة للنزاع وأسبابه في المناطق المعنية ، وذلك تيسيرا للجهود الرامية الى إيجاد حلول فورية ؛

١١ - يرى أن الأزمات والنزاعات التي تنشأ في منطقة البحر الأبيض المتوسط يتعين أن تحلها ، في المقام الأول ، الأطراف المتأثرة مباشرة ، وأن تكون الاجراءات التي تتخذها بلدان أخرى أو مجموعات أخرى من البلدان ، في المقام الأول ، قاصرة على اقتراح القيام بمبادرات أو عرض اتخاذ إجراءات مساندة ؛

١٢ - يرى ضرورة التمسك بجميع قرارات وتوصيات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن مختلف الأزمات والمنازعات في منطقة البحر الأبيض المتوسط وتنفيذ تلك القرارات والتوصيات حيثما لا يكون ذلك جاريا بالفعل ؛

١٣ - يدعو الى عقد مؤتمر للسلام في الشرق الأدنى تحت إشراف الأمم المتحدة وعلى أساس قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨ واستنادا الى مبادئ إعلان البندقية الصادر عن مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي في حزيران/يونيه ١٩٨٠ ، مع اتخاذ أي مبادرات أخرى يمكنها ، عند انتهاء حرب الخليج ، أن تساعد على إزالة الأسباب الرئيسية للمنازعات في المنطقة وتحول دون شن أي عدوان عسكري جديد ؛

١٤ - ينادي بالتنفيذ المنسق لجزاءات مناسبة ما لم يتسن ضمان الامتثال في الأجل الطويل لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالنزاعات في منطقة البحر الأبيض المتوسط ؛

١٥ - يؤكد الأهمية الاستراتيجية للجزر الواقعة في البحر الأبيض المتوسط وضرورة تجنب الأزمات والنزاعات على هذه الجزر وحلها بموجب القانون الدولي حيثما تنشأ ؛

١٦ - يرى أنه ينبغي للأمم المتحدة ، باعتبارها المنظمة الموحّدة للمجتمع الدولي ، أن تقوم بدور بارز وتنسيقي في تسوية النزاعات في منطقة البحر الأبيض المتوسط ؛

١٧ - يوصي باتخاذ تدابير لتشجيع وتعزيز اقامة حوار وعلاقات بين سكان منطقة البحر الأبيض المتوسط على مختلف المستويات ، بما في ذلك الحكومات والسلطات المحلية والمجموعات المدنية ؛

١٨ - يؤكد حق وواجب الاتحاد الأوروبي تجاه وضع سياسة أمنية وقائية ضد خطر نشوب الحرب أو تزعزع الاستقرار في الشرق الأوسط ، وذلك باتخاذ اجراءات ترمي الى إزالة الأسباب الرئيسية للنزاعات ، ولا تقتصر على مظاهرها السطحية ؛

١٩ - يدعو جميع الدول المعنية بالامن في منطقة البحر الابيض المتوسط إلى أن تنضم الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية وأن تتخذ خطوات نحو حظر الاسلحة البيولوجية والكيميائية وتخفيض القوات المسلحة والاسلحة التقليدية ؛

٢٠ - يدعو الى فرض حظر عالمي على الاسلحة البيولوجية والكيميائية واللجوء ، عند الاقتضاء ، الى اتخاذ تدابير لرصد الامتثال لهذا الحظر ، ويدعو أيضا إلى اتباع سياسة تكفل فعالية منع انتشار الاسلحة النووية والحد منه ؛

٢١ - يدعو الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي إلى أن تعمد ، بالتعاون مع شركائها في منظمة حلف شمال الاطلسي ، الى تنفيذ سياسة مشتركة لتقييد صادرات الاسلحة الى بؤر الأزمات في منطقة البحر الابيض المتوسط ، بما في ذلك الشرق الادنى والشرق الاوسط ، ومراقبة الامتثال على مستوى الاتحاد الاوروبي ؛

٢٢ - يؤكد ما لحرية حركة الشحن في مياه البحر الابيض المتوسط والخليج الفارسي من اهمية بالنسبة لامن الاتحاد الاوروبي ؛

٢٣ - يدعو تركيا الى الامتثال لقرارات الامم المتحدة بشأن قبرص ، وخصوصا سحب جميع قواتها من قبرص ، ويدعو الطائفتين القبرصية اليونانية والقبرصية التركية الى استئناف الحوار بينهما تحت اشراف الامم المتحدة ، ويدعو الاتحاد الاوروبي الى اتخاذ تدابير ترمي الى العمل على ايجاد حل عادل يعيد الى قبرص وحدتها وتكاملها بضمانات كاملة لجميع مواطنيها وجالياتها العرقية ؛

٢٤ - يدعو المجلس الى تأييد مبادرة الرئيس الحالي الداعية الى تدخل الاتحاد ، على نحو فعال ، بهدف إيجاد حل دائم لمشكلة قبرص وفقا لقرارات الامم المتحدة والقرارات التي اتخذتها مؤسسات الاتحاد حتى الآن ؛

٢٥ - يدعو تركيا واليونان الى الدخول في حوار يرمي الى حل منازعاتهما ، ويدعو الاتحاد الاوروبي الى اتخاذ تدابير لتيسير هذا الحوار ومواصلته ؛

الترتيبات الطويلة الاجل لصيانة السلم

٢٦ - يؤيد عقد مؤتمر للامن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط بغية وضع أساس طويل الاجل لمنع نشوب النزاعات ، وللتسوية السلمية للنزاعات ، والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط ؛

٣٧ - يرحب بأن تشارك في عملية مؤتمر الامن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط ، بالاضافة الى البلدان المطلة على البحر الابيض المتوسط ، بلدان أخرى من أطراف مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا والبلدان المهتمة بالامر في الشرق الادنى (بما في ذلك تمثيل شرعي للشعب الفلسطيني) ؛

٣٨ - يرى أيضا أن من المناسب أن يكون للاتحاد الاوروبي ممثلون يشاركون في مؤتمر الامن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط ؛

٣٩ - يرى أنه رغم قدرة مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا على المساعدة في وضع مبادئ توجيهية لمؤتمر الامن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط ، ينبغي عدم محاكاة نهج وطرق مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا بصورة حرفية في منطقة البحر الابيض المتوسط ، لأن الاسباب والظروف المنشئة للنزاعات في تلك المنطقة تختلف اختلافا كبيرا ، من نواح عدة ، عنها في مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا ، المتخذ منطاط اسناد ؛

٣٠ - يرى أن مؤتمر الامن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط يمكن أن يفضي الى عقد اتفاق ملزم بين البلدان المشتركة في المجالات التالية :

(أ) الامن (وفقا للمبادئ الاساسية للتعايش السلمي الدولي ، بما في ذلك حرمة الحدود المعترف بها دوليا ما لم يتم التوصل الى اتفاق متبادل على تغييرها ، ونبذ استخدام القوة ، والاعتراف بالسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، ونزع السلاح والحد من الاسلحة ، وتدابير تعزيز الامن وبناء الثقة ، وتدابير مكافحة الارهاب) ؛

(ب) التعاون (تنمية وتنويع العلاقات الاقتصادية ، والتعاون الصناعي والتكنولوجي ، والتعاون المالي ، وتدابير الدعم ، والطاقة والبيئة) ؛

(ج) العلاقات بين الاشخاص والجوانب الاجتماعية ، وخصوصا احترام الحقوق الاساسية وحقوق الانسان ، ومبدأ الديمقراطية الاساسي ، والحوار الثقافي ، والتسامح الديني ، ومشاكل الهجرة ؛

٣١ - ينادي أيضا بالعمل ، في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، على إقامة مركز لمنع نشوب النزاعات يكون بمثابة قاعدة لتنسيق ومراقبة تنفيذ تدابير بناء الثقة وتعزيز الأمن ، فضلا عن بذل جهود سياسية في مجال منع نشوب النزاعات ، وعقد محادثات بشأن وضع تدابير لتهدئة النزاعات في المواقف المتأزمة ؛

٣٢ - يرى أن التعاون داخل المجموعات الفرعية الإقليمية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط (مثل غربي البحر الأبيض المتوسط وشرقي البحر الأبيض المتوسط وبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط الأعضاء في الاتحاد الأوروبي) يشكل امتدادا مناسبا لعملية مؤتمر الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط بالنسبة للمسائل ذات الاهتمام المشترك ، وأن من المناسب في هذا الصدد عقد مؤتمر خاص بصفة محدودة ومحددة ؛

٣٣ - يدعو وزراء الخارجية المجتمعين بشأن التعاون السياسي الأوروبي أن يساندوا ، بصورة كاملة وايجابية ، التدابير الرامية إلى عقد مؤتمر للأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وأن يوالوا تطويره باعتباره من مساعي الاتحاد .

- - - - -